الفصل السادس

مكرر الاستثمار

١ ــ أثر زيادة الاستثمار فى الدخل وفى الادخار :

كل استثمار يفضى إلى زيادة فى العمالة ، كما لو حدثت زيادة فى الاستثمار فى صناعة البناء وما يتصل بها من الأعمال : مواد البناء والأخشاب والزجاج والحديد والنقل . هـذا التوظف الإضافى الذى نشأ هو الزيادة « الأولية » نتيجة لزيادة الاستثمار . وجلى أنه يترتب على زيادة حجم العمالة ، المترتب على زيادة الاستثمار ، زيادة فى دخل العمال المشتغلين ، فيزيد إنفاقهم على شراء سلع الاستهلاك . وبذلك يزيد التوظف وتزيد الأرباح فى الصناعات الاستهلاكية .

وبزيادة الدخول يزيد الاستهلاك ، وتطرد الزيادة فى حجم العمالة ، وهكذا دورة بعد أخرى . فالإضافة التى تحدث فى التوظف فى صناعات سلع الاستهلاك تسمى «الزيادة الثانوية» نتيجة للزيادة فى الاستثمار .

وفى كل دورة تكون الزيادة فى التوظف (الاستثمار) وفى الدخول أقل من سابقتها ، فكلما زاد ربح رب العمل زاد دخله ، وزاد بالتالى مقدار ما يدخره ، ومن ثم ينفق على سلع الاستهلاك جزءاً من دخله ، يأخذ فى التناقص تدريجاً من دورة إلى أخرى . كذلك يضيف العامل إلى دخله جزءاً من أجره ، لأنه كان يحصل أثناء تعطله على إعانة من الحكومة أو مساعدات مالية من الأهل والأصدقاء ، كما كان يلجأ إلى مدخراته السابقة أو يقترض من أرباب الأعمال . ولهذا فان جزءاً من دخله الجديد يحل محل الإعانات والمساعدات الأخرى التى كان يحصل عليها أثناء بطالته . وهكذا يقل ما ينفق على سلع الاستهلاك فى

(١) المرجع السابق لمسز روبنسن الفصل الثالث صفحة ١٥ وما بعدها .

الدورة الثانية ، ويضاف إلى الدورة الثالثة جزء أقل من مجموع الدخول فى الدورة الثانية وهكذا ، دواليك .

ويتوقف حجم العمالة على مقدار ما يضاف إلى الدخل من دورة إلى أخرى . ونسبة الزيادة الكلية للعمالة إلى الزيادة الابتدائية تسمى «بالمكرر أو المضاعف». فاذا نجم عن استخدام عامل واحد فى الصناعات الإنتاجية توظيف عاملين فى الصناعات الاستهلاكية كان مكرر الاستهلاك هو ٣ .

٢ــ مكرر الاستثمار وتعادل الادخار بالاستثمار :

إذا عرفنا أن الأفراد لا ينفقون كل دخولهم على سلع الاستهلاك ، وإنما يدخرون جزءاً منها ، تبين لنا أن معدل الادخار لا بد وأن يزيد من دورة إلى أخرى . فهناك أولا زيادة فى الادخار تنشأ عن زيادة أرباح أرباب الأعمال فى كل دورة . وثانياً أن انخفاض إعانة البطالة تفضى فى النهاية إلى تخفيف عبء الضرائب عن كاهل الممولين ، ومن ثم يزيد معدل ادخار هؤلاء ، كما تزيد مدخرات الأهل والأصدقاء باستغناء العمال عن شتى المساعدات المالية والقروض التى كانوا يحصلون عليها أثناء بطالتهم . وفضلا عن ذلك فان فريقاً من العمال كان يعتمد أيام عطله على سابق مدخراته ، فلما أتيحت له فرصة العمل أصبح فى غير حاجة إلى هذه المدخرات ، ومن ثم يزيد معدل ادخارهم .

وجلى أنه إذا زادت الأموال المستثمرة فى المشروعات الرأسمالية وزادت دخول الأفراد تبعاً لذلك ، فان الأموال المدخرة تزداد فى مجموعها ، بحيث تتعادل مع الأموال المستثمرة .

ويلاحظ أنه لا تنشأ دورة تالية إذا ماقام الأفراد بادخار كل دخولهم ، وإنما يزيد ادخار المرء بنسبة أقل من زيادة دخله . ومعنى هذا أن ما ينفقه الأفراد على سلع

الاستهلاك ينجم عنه زيادة فى دخول غيرهم ، و بالتالى تزيد مدخرات من يعملون فى إنتاج تلك السلع .

والخلاصة أن مجموع الأموال المدخرة تتعادل فى النهاية مع مجموع الأموال المستثمرة .

٣ — حجم مكرر الاستثمار :

الآن وقد عرفنا العوامل المؤثرة فى مكرر الاستثمار ، فان هذا المكرر يكون كبيراً كلما قلت نسبة الأموال المدخرة إلى الأموال المنفقة . و بما أن الأجور تنفق بنسبة أكبر من إنفاق الأرباح ، فان مكرر الاستثمار يكون كبيراً كلما كانت نسبة الأجور إلى الأرباح كبيرة . وحيث إنه لا يضاف إلى دخل العامل عندما يجد عملا إلا الفرق بين الأجر و إعانة البطالة ، فان مكرر الاستثمار يميل إلى الزيادة كلما قلت نسبة هذه الإعانة إلى الأجور .

و يتوقف مقدار ما يدخر من الأجور كثرة وقلة على حالة معيشة الطبقة العاملة فى الماضى . فقد يعتمد العامل على الاقتراض ، أو يلجأ إلى مدخراته السابقة أو إعانة من الأهل والأصدقاء ، فاذا ما وجد عملا كان لزاماً عليه الوفاء بما عليه ، وحين يتم ذلك يبدأ إنفاقه فى الزيادة . و يتضح لنا أن مكرر الاستثمار لا يكون واحداً فى جميع الظروف ، وهنا نفرق بين الطرق التى تتبع فى الحصول على الإعانة ، فقد فرضنا فيما سبق أنها تمول عن طريق الاقتراض ، أما إذا كانت إعانة البطالة تستمد من دخول أشخاص آخرين ، سواء عن طريق الضريبة أو الإحسان ، فاننا نتوقع أن يزيد أولئك الأشخاص معدل استهلاكهم عندما يرفع عنهم ذلك العبء ، وعلى ذلك فان حجم المكرر يزداد بنسبة أكبر إذا كان مصدر الإعانة هو الضرائب بدلاً من الاقتراض .

٤ ــ مكرر الاستثمار فى داخل الدولة :

كان بحثنا فيما سبق يختص بالمكرر من الوجهة الدولية فقط . فاذا أردنا قياس الزيادة فى حجم العمالة فى داخل الدولة ، عندما يزيد حجم الاستثمار فيها ، وجب علينا أن نأخذ فى الاعتبار كمية الواردات ، لأنه عندما يزداد حجم العمالة فى الداخل ويزداد الإنفاق على سلع الاستهلاك ، ينال المنتج الأجنبى نصيباً منه ، كما أن جزءاً من العمالة الثانوية (الإضافية) يحدث أثره فى الخارج ، فالعامل الذى يشترى سلعاً أجنبية يفيد المنتج الأجنبى ولا يفيد المنتج الوطنى .

وخلاصة القول أن المكرر يكون بالنسبة لدولة واحدة أصغر منه بالنسبة للعالم كوحدة .

فاذا وضح ماسبق أمكننا أن نقول إن مكرر الاستثمار لبريطانيا كان خلال سنى الكساد من ١٩٣١ ــ ١٩٣٥ حوالى ٢ لاعتمادها على الواردات الأجنبية ، بينما كان بالنسبة للولايات المتحدة أكبر من ذلك لعدم اعتمادها على الخارج .